

خليل شاهين*

عندما تتحول الفرص إلى تهديدات.. الانتخابات والوحدة الوطنية نموذجاً

لم يكن تأثير تغييب المؤسسات الوطنية الفلسطينية وضعفها وانقسامها أكثر وضوحاً ممّا عليه الحال اليوم، وخصوصاً من حيث انكشاف الحالة الفلسطينية أمام تهديدات وتدخلات وضغوط شتى. فمع تغييب المؤسسات الوطنية الجامعة تنتفي القدرة على بلورة استراتيجية وطنية شاملة، وتطغى الفردية على آلية صناعة القرار، ويتراجع دور الحركة الوطنية بمختلف مكوناتها، بشكل يُعَلِّي من وزن مخاطر المحاولات الجارية لفرض حلول تصفوية للقضية الفلسطينية. ومظاهر ضعف الحالة الفلسطينية وتشردمها يوقران فرصاً توظفها إسرائيل لمصلحة تعميق الاحتلال والاستيطان، في ظل بيئة إقليمية تفسح في المجال أمام تهميش القضية الفلسطينية إلى الحد الذي لا تعود فيه حاجز صد أمام محاولات تطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية.

وفي ظل وضع كهذا، تعجز السياسة الفلسطينية عن التصدي للمخاطر، بل تصبح العوامل الإسرائيلية والإقليمية والدولية قادرة على تحويل ما يرى فيه الفلسطينيون نعمة إلى نقمة! هكذا يصبح عنوان إنهاء الخلاف الفتاوي الداخلي والانقسام الفلسطيني وبناء الوحدة الوطنية مدخلاً إلى إعادة تأهيل الحالة الفلسطينية لتقديم مزيد من التنازلات أمام الصلف الإسرائيلي، وتنتفح شهية بعض العرب على الاندفاع نحو التطبيع مع إسرائيل من البوابة الفلسطينية.

كما تفتح الانتخابات المحلية الباب أمام المخاوف من توفير فرص تشجّع خطة وزير الحرب الإسرائيلي أفينغور لبيرمان التي أعلنها باسم سياسة "العصا والجزرة"، والتي تتضمن محاولة الالتفاف بشكل معلن على السلطة الفلسطينية، وتشجيع عملية بروز قيادات مستقلة عنها، وخصوصاً في المناطق المصنفة "ج".

عرس يتحول إلى ماتم!

"العرس الديمقراطي" الذي كان يؤمل بأن يتحول إلى فرصة لإنهاء الانقسام، تحوّل إلى "ماتم"

* صحافي فلسطيني.

قبل أن يبدأ.

إن قرار محكمة العدل العليا الفلسطينية الصادر في ٨ أيلول / سبتمبر بوقف إجراء الانتخابات لم يحمل أي مفاجأة، ذلك بأن قرار الحكومة الفلسطينية "المفاجئ" بإجراء الانتخابات في ٨ تشرين الأول / أكتوبر المقبل، كان قد أثار خلافات واسعة بين مؤيد ومعارض، وإن تباينت مبررات الرفض والتأييد، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

أولاً: تأثير العامل الإسرائيلي القادر على التدخل في العملية الانتخابية والمس بأحد أهم شروط إجراء الانتخابات، وخصوصاً بتوقّر بيئة تتيح حرية الترشح والانتخاب، بعيداً عن اعتقال أو تهديد المرشحين أو الناشطين في الحملات الانتخابية في الضفة الغربية، بطريقة تؤثر في نتائج الانتخابات. فقد اعتقلت قوات الاحتلال في ١٧ آب / أغسطس حسين أبو كويك ممثل حركة "حماس" في لجنة الانتخابات المركزية، ومسؤول ملف الانتخابات المحلية في الضفة لدى هذه الحركة، ونقلت وسائل الإعلام أنباء عن تلقّي العديد من المرشحين تهديدات من ضباط الاحتلال، كما أعلنت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان أنها تلقت شكوى من أحد المرشحين في طولكرم يقول فيها أنه تلقّى تهديدات مع زملائه في كتلته الانتخابية من "أرقام إسرائيلية" تطالبهم بالانسحاب، و"جزء منهم رضخ للضغوط وانسحب، والجزء الآخر لم ينسحب" (وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٠١٦/٨/٣٠). وتحدثت وسائل إعلام إسرائيلية عن وجود خطة لدى سلطات الاحتلال للتعامل مع الانتخابات المحلية الفلسطينية. فقد كشف أليكس فيشمان المحلل العسكري في صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن السؤال المركزي الذي يُطرح في مداولات هيئة الأركان ووزارة الحرب الإسرائيلية ومجلس الأمن القومي، يتمثل في معرفة ما إذا كان سيتوجب على إسرائيل التدخل، أو السعي للعمل على إلغاء الانتخابات الفلسطينية وتأجيل موعدها، مشيراً إلى أن قيادة الاحتلال تنوي إبقاء "عينها مفتوحة" على المخططات المعدّة مسبقاً والجاهزة لمواجهة احتمال اندلاع مواجهة شاملة في الضفة الغربية، وهي سيناريوهات كان جيش الاحتلال قام العام الماضي بتدريبات لمواجهةها (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٦/٨/٣٠).

وأشار محلل الشؤون الفلسطينية في موقع "واللا" الإلكتروني آفي يسخاروف، إلى أن منسق أعمال حكومة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة الجنرال يوآف مردخاي، "حذّر قيادة السلطة من أن الذهاب إلى انتخابات قد يكون رهاناً خطيراً، لكن رئيس السلطة [أبو مازن] أصر على إجراء الانتخابات في موعدها من أجل إظهار ولو أدنى حد من الديمقراطية في المناطق (الفلسطينية)". كما ذكر المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، أن قادة السلطة الفلسطينية، في معظمهم، وحركة "فتح"، "يبدون واثقين من أنهم سيفوزون في الانتخابات"، إلا إنه "في عدد من اللقاءات التي عُقدت مؤخراً، حذّر مسؤولون إسرائيليون نظراءهم في السلطة من أنهم مبتهجون أكثر ممّا ينبغي، وأن معسكر عباس قد يُمنى بهزيمة، وحماس قد تستغل الانتخابات وتعزز تأثيرها السياسي في الضفة وتقوّض بشكل أكبر مكانة السلطة ورئيسها المسن" (موقع عرب ٤٨، ٢٠١٦/٩/١).

ثانياً: المخاوف من مخاطر الفوضى والفلتان الأمني، في سياق الصراعات على مواقع القوة والنفوذ في الضفة الغربية، وانتشار السلاح في يد العائلات في العديد من المناطق. وغدّى هذه المخاوف المواجهات بين قوى الأمن الفلسطينية ومسلحين تعتبرهم تلك القوى مطلوبين لها في البلدة القديمة في نابلس، في أعقاب مقتل عنصرين من قوى الأمن خلال عملية مدهامة في ١٨ آب /

أغسطس الماضي، ومن ثم مقتل اثنين من المطلوبين واعتقال العديد منهم ومصادرة كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة بحسب ما ذكرت الأجهزة الأمنية، وصولاً إلى مقتل أحمد حلاوة جزاء الاعتداء عليه بالضرب بعد اعتقاله داخل سجن جنيد في نابلس (موقع "أمد" الإخباري، ٢٠١٦/٨/٣١).

وحذر بعض التقارير الإعلامية أيضاً من مخاطر تطور التدخل الإسرائيلي إلى حد إثارة حالة من الفوضى تكون "تحت السيطرة" عشية إجراء الانتخابات المحلية. فـ "مع أن إسرائيل تكتفي حالياً بموقف معلن بعدم التدخل الفعلي، إلا إنها قد تتدخل لجهة إشاعة الفوضى والتقاتل الداخلي في الأيام التي تسبق الانتخابات، لا سيما في القرى والبلدات الصغيرة الواقعة ضمن المنطقتين (ب) و(ج)، حيث لا سلطة حقيقية للحكومة الفلسطينية، وحيث يتحرك الجيش الإسرائيلي وعناصر الاستخبارات الإسرائيلية (الشاباك)، بحرية كبيرة في هذه البلدات، و[...] قيام أجهزة الاحتلال بتحركات، من وراء الكواليس، تهدف إلى الدفع بمرشحين تكون مهمتهم توتير الأجواء الداخلية في فلسطين، وتأجيج المنافسة الانتخابية وصولاً إلى إثارة حالة فوضى عارمة تكون إسرائيل المستفيد الأول منها" (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٦/٨/٣٠).

ثالثاً: استمرار حالة الانقسام والتنافس على ترميم الشرعية المتآكلة لكل من الكيانين اللذين تهيمن على كل منهما حركة "فتح" و"حماس" في الضفة الغربية وقطاع غزة، والانتقادات لإضفاء "الشرعية" على المؤسسات المدنية والأمنية والقضائية التابعة لحركة "حماس"، والتي كثيراً ما صُنفت باعتبارها مؤسسات "الانقلاب" على شرعية السلطة، من خلال القبول بإشرافها على العملية الانتخابية في قطاع غزة.

وإذا كان يصح القول إن اتخاذ الحكومة قرار إجراء الانتخابات من دون مشاورات مسبقة مع الفصائل والمجتمع المدني، جاء مفاجئاً للجميع، فإن الأكثر صحة أن قرار "حماس" بالمشاركة في هذه الانتخابات شكّل صدمة للسلطة وحركة "فتح"، وأربك الحسابات التي قامت على أساس أن "حماس" سترفض إجراء الانتخابات في قطاع غزة، وربما تقاطع أو تدفع نحو المقاطعة في الضفة، الأمر الذي يمكن من اقتناص فرصة "تجديد الشرعية" في الضفة، ولو على مستويات الهيئات المحلية. وقد أقر عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" توفيق الطيراوي، بأن الحكومة برئاسة رامي الحمد لله قررت الذهاب إلى الانتخابات البلدية، ولم تكن تعتقد أن حركة "حماس" ستوافق على هذه الانتخابات (وكالة "صفا"، ٢٠١٦/٨/١٢).

إن خشية كل من "فتح" و"حماس" من نتائج تشكك في مدى شعبية وشرعية حكم كل منهما، وخصوصاً في المنطقة التي يهيمن كل منهما عليها، أدت دوراً في تفاقم الانتهاكات التي تمارسها الأجهزة الأمنية التابعة لهما في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تبادلت الحركتان الاتهامات بشأن ممارسة ضغوط عبر الاعتقال والتهديد والاعتداء بالضرب قبل تشكيل القوائم الانتخابية وبعدها، بينما أعلنت لجنة الانتخابات المركزية بعد تسجيل القوائم أن عدد الطعون المقدمة من الحركتين إلى اللجنة بلغ ١٣٢ طعناً في الضفة والقطاع (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٦/٩/٣). وأكدت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان تلقياً شكاوى بتعرض مواطنين لتهديدات من أجهزة أمنية فلسطينية، وتهديدات أخرى من مصادر مجهولة تطلب منهم الانسحاب من قوائم الترشح للانتخابات (موقع "الرسالة نت"، ٢٠١٦/٨/٢٧).

وطالت الضغوط أيضاً مرشحين محسوبين على فصائل أخرى ومستقلين، إذ أعلنت قائمة "التحالف الديمقراطي" التي تضم خمسة فصائل (الجبهتان الشعبية والديمقراطية، وحزب الشعب،

والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، والمبادرة الوطنية) انسحابها من المشاركة في انتخابات بلدية الخليل، بسبب "استمرار مسلسل التحريض الفئوي المقيت والتدخلات من قبل بعض الأوساط المتنفذة تجاه بعض القوائم والمرشحين المحتملين قبل وبعد التحاقهم في هذه القوائم، وممارسة العديد من الضغوط على بعضهم بشكل مباشر وغير مباشر، لإجبارهم على الانسحاب كلياً من الانتخابات، أو انسحابهم من بعض القوائم الانتخابية لصالح أخرى، مستغلين اعتبارات وأدوات ضغط عشائرية ووظيفية وغيرها" (وكالة أنباء "سوا"، ٢٦/٨/٢٠١٦).

وكان الفصل الأشد كارثية هو كشف عيوب الجهاز القضائي المنقسم على ذاته والخاضع للتسييس، أو ربما للتوظيف من أجل أغراض سياسية، كما أن اتفاق لجنة الانتخابات المركزية مع حركة "حماس" على البت في الطعون من طرف القضاء ومحاكم البداية في القطاع، وتوقيع ١٣ فصيلاً سياسياً ميثاق شرف يؤكد احترام قانون الانتخابات المحلية ونتائجها، هما سيف ذو حدين، لأنهما يشجعان على لجوء محامين محسوبين على "فتح" إلى محكمة العدل العليا بدعوى تطعن في شرعية المحاكم التابعة لـ "حماس" في قطاع غزة، وتطلب في ضوء ذلك إلغاء الانتخابات. وفي المقابل، دفعت "حماس" نحو تقديم طعون بعدد كبير من قوائم "فتح" في القطاع، الأمر الذي أدى إلى إسقاط ٩ قوائم في خطوة اعتبرها الناطق باسم "فتح" في غزة فايز أبو عيطة "مجزرة من قبل محاكم حركة حماس ضد قوائم فتح" (وكالة "معا" الإخبارية، ٨/٩/٢٠١٦).

لقد قاد كل ما سبق إلى اتخاذ محكمة العدل العليا في ٨ أيلول / سبتمبر، قرارها بالوقف الموقت لتنفيذ قرار مجلس الوزراء إجراء الانتخابات المحلية، إلى حين البت في دعوى تقدّم بها ممثلو ثلاث قوائم انتخابية، بشأن عدم توفر الأوضاع الملائمة لإجرائها. وجاء في منطوق الحكم "أن القرار الإداري يجب أن يتعامل مع الوطن كوحدة واحدة، ومع تعثر إجرائها في القدس، والمشاكل الإجرائية في غزة اتُخذ القرار بتأجيلها"، إذ قررت المحكمة وقف الانتخابات كون العاصمة القدس غير مشمولة في الانتخابات، فضلاً عن أن تشكيل محاكم الاعتراضات (في غزة) ليس وفق الأصول. وبذلك جرى تجميد إجراء الانتخابات إلى حين البت في الدعوى بتاريخ ٢١ كانون الأول / ديسمبر المقبل (وكالة "معا" الإخبارية، ٨/٩/٢٠١٦).

وفي المحصلة النهائية، فإن ذلك كله يشير إلى أهمية إدراك وظيفة الانتخابات في الشرك الفلسطيني، سواء من حيث استحالة إجراء انتخابات محلية أو عامة تحت الاحتلال إلا إذا ضمن أن نتائجها ستخدم أهدافه وسياساته، كما أن الانقسام الفلسطيني الداخلي لا يمكن أن يوفر أجواء تتسم بالحرية والنزاهة لأي عملية انتخابية قبل إعادة توحيد المؤسسات المدنية والأمنية للسلطة في الضفة والقطاع على أساس برنامج سياسي واحد وقيادة موحدة.

"الرباعية العربية" وتأهيل الفلسطينيين!

لم تكن الانتخابات المحلية هي الوحيدة التي تُظهر كيف يمكن أن تتحول فرصة كهذه إلى تهديد في ظل الاحتلال والانقسام الداخلي، إذ برزت قضية التدخل العربي لفرض مصالحات فلسطينية داخلية باعتبارها تنطوي على تهديدات لا تقل خطورة. فقد جرى الترحيب في أوساط فلسطينية واسعة بالجهد الذي تقوم به أربع دول عربية هي مصر والأردن والسعودية والإمارات من أجل تحقيق مصالحة فلسطينية شاملة وصولاً إلى "توحيد الضفة والقطاع تحت سلطة واحدة وسلاح

شرعي واحد"، لكن ما إن تم تسريب مزيد من المعلومات بشأن خطة "الرباعية العربية" حتى عاد الجدل إلى الاحتدام في الأوساط الفلسطينية بشأن أهداف طرح هذه الخطة وتوقيتها، ومستوى الضغوط الممارسة لفرضها.

ويعتبر مصدر المخاوف بشأن جهود "الرباعية العربية" المدخل الذي اعتمده الخطة التي سُربت بشكل غير رسمي، ونشرتها وسائل الإعلام في ٤ أيلول / سبتمبر، من دون أن يصدر أي نفي لها، والذي ينطلق من تحقيق مصالحة فتحاوية أساسها عودة محمد دحلان إلى عضويته في اللجنة المركزية للحركة، وإعادة المفصولين من "فتح" والسلطة إلى مواقعهم السابقة.

وتحدد الخطة أربعة أهداف تسعى لتحقيقها، هي: توحيد حركة "فتح" وإعادة استنهاضها؛ تحقيق المصالحة الوطنية بين "فتح" و"حماس" وبقية الفصائل؛ تحريك عملية السلام على أساس المبادرة العربية؛ دعم ومساندة الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات. بمعنى آخر، إنها تسعى في نهاية المطاف لتأهيل الحالة الفلسطينية بغية إطلاق تسوية سياسية لا تبدو شروطها متوفرة إلا في حالة هبوط الفلسطينيين بسقف مطالبهم، أي تقديم مزيد من التنازلات، في وقت لا يوجد وزير واحد في الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو يؤيد فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بغض النظر عن شكلها وحدودها، أو حتى يؤيد تنفيذ انسحابات إسرائيلية مهما يكن حجمها في الضفة الغربية. وتثير الخطة مخاوف فلسطينية من خطرين: الأول انكشاف الحالة الفلسطينية على تدخل عربي في الشؤون الداخلية مقروناً بوعيد غير مسبوق، والثاني، التهديد الضمني بإمكان تجاوز الفلسطينيين وقضيتهم الوطنية في اتجاه اعتماد دول عربية بدائل خاصة في التعامل مع ملف الصراع العربي - الإسرائيلي. وقد ظهر ذلك في المراحل الثلاث التي تضمّنتها الخطة بشأن المصالحة الفتحاوية، والمصالحة الوطنية، وإطلاق التسوية السياسية، على النحو الآتي:

أولاً: في حال رفض أحد أطراف حركة "فتح" تحقيق المصالحة الداخلية، "فإن هذا لا يعني التخلي عن تقديم الدعم للحركة، إنما يصبح من الواجب البحث عن آليات دعمها بعيداً عن الطرف المعرقل للمصالحة"، الأمر الذي يعني دعم طرف في مواجهة الآخر!

ثانياً: في حال عدم توصل الفصائل الفلسطينية إلى اتفاق يرضى به جميع الأطراف، "يصبح من واجبنا (أي الرباعية العربية) دعوة الجامعة العربية للتدخل بهدف فرض اتفاق يضع مصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته فوق مصالح الأحزاب والفصائل المتناحرة"، الأمر الذي يثير المخاوف بسبب وجود موقف مشترك بين الدول الراعية للخطة عنوانه محاربة حركة الإخوان المسلمين التي تُعتبر حركة "حماس" امتداداً فلسطينياً لها، والتي لا تحتفظ أصلاً بعلاقات طبيعية مع أي من هذه الدول.

ثالثاً: "في حال لم يقيم الفلسطينيون بما عليهم (أي التوحد تمهيداً لتفعيل مبادرة السلام العربية)، واستمروا في الانقسام على أنفسهم، ستضطر بعض الدول العربية لدراسة بدائلها الخاصة في التعاطي مع ملف الصراع العربي - الإسرائيلي!" وهو ما دفع بعض المحللين والكتاب الفلسطينيين إلى الاستنتاج أن الهدف من مجمل هذا الحراك العربي هو السعي لتطبيع العلاقات بين عدد من الدول العربية انطلاقاً من البوابة الفلسطينية.

ويبدو الضغط الممارس على الرئيس محمود عباس وقيادة "فتح" للمضي في تنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها "الرباعية العربية" كبيراً إلى الحد الذي يهدد بتوتر شديد غير مرغوب فيه في علاقة السلطة الفلسطينية بدول عربية أساسية، ولا سيما أن الرئيس واللجنة المركزية للحركة أبديا

قدراً من الإيجابية "المصطنعة" في طريقة التعامل مع بعض الدول فيما يخص ملف الأزمة الداخلية في الحركة، الأمر الذي شجّع هذه الدول على استنتاج إمكان تحقيق المصالحة الفتاوية من خلال ممارسة مزيد من الضغط.

وفي هذا السياق، أشار موقع "الخليج أونلاين" في ١ أيلول / سبتمبر، إلى أن القاهرة وعمّان شهدتا في نهاية آب / أغسطس الماضي، لقاءات مكثفة مع وفد خماسي من أعضاء اللجنة المركزية لحركة "فتح"، ضم اللواء توفيق الطيراوي، واللواء جبريل رجوب، ومحمد اشتية، وصخر بسيسو، وعزام الأحمد، "لبحث كيفية إصلاح حركة فتح"، واستغلال التحرك العربي الجديد لإعادة دحلان للحضن الفتاوي بعد خلاف كبير استمر لسنوات مع الرئيس عباس.

ونقل الموقع عن أحد أعضاء الوفد اعتقاده "أن جهود مصر هذه المرة ستنجح"، وتوقّعه أن تتم "إزالة كل الخلافات بين عباس ودحلان مهما كانت حدتها، وتنازل عباس عن كل شروطه لمصالحة دحلان، وفتح صفحة جديدة بين الرجلين في غضون أسابيع قليلة فقط". وأضاف أن المسؤول الفتاوي أجاب عن سؤال عما إذا كان الجهد العربي لإعادة دحلان يهدف إلى أن يكون هذا الأخير خليفة الرئيس عباس، بالقول: "الرئيس عباس لا يريد الترشح لولاية رئاسية جديدة، وفي حال فكر دحلان في خوض الانتخابات الرئاسية فهو حق له كأبي فلسطيني آخر، وأعتقد أن الظروف العربية والإقليمية مهيأة لذلك".

وعلى الرغم من أن اللجنة المركزية لحركة "فتح" اتخذت قراراً بالشروع في إجراءات لإعادة المفصولين، فإن ذلك لم يشمل دحلان. وفعلاً، قررت المحكمة الحركية العليا في الحركة، اعتبار قرار اللجنة المركزية بشأن إسقاط عضوية اثنين من أعضاء المجلس الثوري، ونائبين في المجلس التشريعي بتهمة "التجنح"، لاغياً. وهؤلاء الأعضاء هم: النائب ماجد أبو شمالة، والنائب ناصر جمعة، وعضوا المجلس الثوري عبد الحميد المصري وسفيان أبو زائدة (موقع "أمد" الإخباري، ٢٠١٦/٩/٧).

وسرعان ما تبين من تصريحات الرئيس وبعض قادة حركة "فتح" أن عودة دحلان وفق خطة "الرباعية العربية" ستكون بعيدة المنال، حتى لو أدى ذلك إلى توتر العلاقة مع بعض الدول العربية. وقد أشارت تقارير إعلامية إلى "حدة الخلاف والتجاذب" بين الحكومة الأردنية والسلطة الفلسطينية في "إثر التصريحات المباغطة التي أطلقها الرئيس محمود عباس (في ٣ أيلول / سبتمبر)، وتحدث فيها عن عواصم عربية تتدخل في الشأن الفلسطيني الداخلي". وأشارت صحيفة "القدس العربي" (٩/٧) إلى أن الحراك الرباعي أقلق الرئيس عباس، ودفعه إلى تحذير العواصم التي تحاول التدخل في الشأن الفلسطيني كما قال، مهدداً بلغة صلبة "بقطع الأيدي التي تحاول التدخل لمصالحها في مؤسسات وإرادة الشعب الفلسطيني". ■